خبر بان هذا اخبار بحسب الواقع وليس تفسيرا لكلام المصنف والاولى ان يقول
في حال خلوه وفراغه من التوجيه فكان الاولى تقديم المعطوف قوله وعلى
الدين معطوف على قوله لعدد فهو من مدخول حال لابطال لهذا يعيد ان لهما
دينا خالصا عن التوجيه وهو لا يصح لانا نقول اراد بالدين ما يتدين به ولو
باطلا اذ الدين يطلق فيكون اشتراكا اللفظي على دين الحق وعلى دين غير الحق
لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا ويطلق على الاديان المختلفة كدين ابراهيم
ودين موسى وعيسى ومحمد بالاشتراك المعنوي نظير التملك لان
بعض الاديان اشد من بعض كيفية وملكة قوله والتردد عطف تفسير
اي فلا ابطا اذ المراد بالتوحيد الاول الشرعي والثاني اللغوي ولا يضر
كونه اعم من الاول وره ذلك بان الدين اعم عرفي عن التوحيد الشرعي
والحق ان التوحيد في الموضعين شرعي ولا يرد ان في كلام المصنف ابطا الا
اذا كان ما وكونه مشطورا الرجز اما اذا كان من ما منفلا ابطا اذ هو
اتحاد القافيتين لفظا ومعنى في ياء ون سبعة ابيات اذا اتحدت قافية
البيت الاول مع الخامس او السادس كان ابطا لامع السابع او الثامن
مثلا فلا يسمى ابطا وقافية البيت لا تكون الا اخره اما اخر الشطر الاول
وليس بقافية قال شيخ الاسلام حرج بتكرير القافية تكرير غير الكتكرير
اخر النصف الاول في آخر بيت وليس بابطا ولو سلم فهو مع كونه عيبا قبيحا
يجوز للمولدين تعاطيه كما جاز لغيرهم قال ابن القطاع الا عند المحدثين فانه
معهم منه وفي الشطر الاخير اطلاق الدين على غير الحق وكان المناسب ان يقول
والتفرد لان التفرد امر التوحيد اي التفرد الا ان يقال اشار بذلك الى
ان التوحيد ليس مستعملا في حقيقته بل المراد من التوحيد التوحد فعند
اطلاق المصدر واريد منه الحاصل به والتفرد اعتقاد الفردية اي اعتقاد
انه فرد قوله والتفرد كانه اشارة لدفع اخر للابطا وهو ان المراد بالتوحيد
اثره اعني التوحيد والتفرد ثم محينئذ في هذا الحال لتعظم الاجر لانه اشق
قوله والدين اي لغة ما ورد به الشرع اي شارع او كصاحب الشرع
او ممن والى الشرع من الزات والسنة قوله من التعبد اي التذلل
وهو من الوان اريد بالتعبد الاحكام التي يتعبد بها من هذا اطلاقا
شرعيا لا لغويا وهو ما يشير الله بعد بقوله وضع الخ قوله وبقابل
للطاعة اي يطلق او يحمل الدين على الطاعة لغة وشرعا قوله والعبادة تعم

ان

ان الطاعة والعبادة في اللغة بمعنى واحد وفي الاصطلاح متغايران فان
الطاعة امتثال الامر واجتناب النهي ولا تتوقف على معرفة المطاع ولا
على نية واما العبادة فهي ما تتوقف على معرفة المعبود وعلى النية فعلى
المعنى اللغوي عطف على الطاعة من عطف المرادف وعلى المعنى
المصطلح عليه فيهما من عطف الخاص على العام والنكتة الشرف وقال
بعضهم لا يحتاج لنكتة الا اذا ذكر على انه من افراد الاول والمراد هنا انه معنى
ثان خاص مستقل وحده مغاير قوله والجزا اي المجازاة على الشر ومنه
مالك يوم الدين اي المتصرف في يوم الجزا وهو يوم القيامة قوله والحساب
قال في القاموس الحساب العد وجمعه حسبان بالضم ومنه ذلك الدين
الضم اي الحساب الصحيح ويطلق على العادة يقال لهذا الرزق دين فلان اي
عادته وعلى القضا يقال دان القاضي زيدا اي قضى عليه اوله والحكم
يقال دان الحاكم عمرا اي حكم له او عليه الى غير ذلك قوله ومعروفه اي
عرفه اهل الشرع وليس المقصود به الشرف لان التعريف وظاهره شهرة
هذا التعريف وليس كذلك مع ما فيه من الخفا والاوضح ما افاده اولا
فانه اصطلاحي ايضا على ما تقدم واما ما اشار له بقوله ويقابل فهما
يشتركان في الشرع واللغة قوله وضع اي شيء موضوع فهو مصدر بمعنى
اسم المفعول مجازا بوسطا والعلاقة المجزئة لان المصدر جزء مفهوم اسم
المفعول ولا يلزم ان تكون العلاقة التعلق لان مطلقة تقام وسائر المجازات
والمشتركة علاقة خاصة وقد خرج بالمجاز التعريف لشهرته قوله الربي منسوب
للاله وهو الله وهو فصل يخرج للاوضاع البشرية ظاهرا والاولى لواضع
في الحقيقة هو الله تعالى وذلك نحو الرسوم السياسية اي القوانين
التي مرجع سياسة العالم اليها كعلم المنزل وحسن العشرة مع الاهل والاخوان
والاوضاع الصناعية كالتجارة فلا تسمى دينا فانه وان كان الخالق لكل
الاشيا هو الله تعالى الا ان البشر لهم وكالكتب التي كان الحكما قديما
يؤلفونها في سياسة الرعية واصطلاح المدن فيحكم بها ملوك من
لا شرع لهم في هذه كسب ان قلت ح احكام الفقه الاختيارية ليست
من الدين اما منه ما ورد نصا الا طلاق فيه اجيب بانها من الدين قطعا
وهو موضوع الهي عامة الامر انه مخفي علينا والجهة يعلم ظاهرها واما
مستند الاداء بانواعه الشرع ولا مدخل له في وضعها قوله سماوي اي